

كيف يخرج العراق من مسلسل الآزمات الاقتصادية

لا يوجد حل سحري يمكن أن يساعد في حل الآزمة أو الآزمات التي يواجهها العراق - التذبذب والأنخفاض في أسعار النفط عالمياً - أنخفاض في معدلات الإنتاج المحلي - تكلفة أستمرار معارك القضاء على الإرهاب وغيرها من القضايا التي تواجهها الحكومة العراقية - في ظل خلل تراكمي في المنظومة الإدارية لمؤسسات الدولة المختصة في الخدمات، والمؤسسات الاقتصادية.

التذبذب والأنخفاض في أسعار النفط سيستمر خلال هذا العام 2015 - بحكم التأثيرات الجيوسياسية والتسابق بين الدول المنتجة الى رفع مستويات الإنتاج (روسيا، أمريكا، حفاظ منظمة الآوبك على معدلات الإنتاج دون القبول بالتخفيض) - مقابل الأنخفاض في مستويات الاستهلاك والطلب عالمياً.

جزء من تعقيد شكل وحجم الآزمات التي يواجهها البلد تتمثل بأنه لا يمكن التكهن في ماهية السياسة الاقتصادية للعراق وهويته - بالإضافة الى دائرة سوء الإدارة - الفساد الذي هو سمة من سمات يسمى ب "لعنة الموارد"، وهي الظاهرة التي تعرقل أستثمار ثروة البلد و موارده الكبيرة - كذلك تكون عامل لاحتباط أي تنمية اقتصادية للبلد.

للتحرك ورسم خارطة طريق اقتصادية للخروج من مطب الآزمات الاقتصادية التي يواجهها العراق - يجب إن تمر بسلسلة من الإجراءات التصحيحية والأستراتيجيات الاقتصادية - تبدأ ب - إعادة تقييم شكل وعناصر المنظومة الإدارية لمؤسسات الدولة كافة - نهج أستراتيجية تصحيحية لمكونات هذه المنظومة - الأنطلاق في مسارات منهجية متوازية التنفيذ وبحكمة مهنية - ضمن سلسلة من أستراتيجيات وطنية شاملة " نلخص مساراتها" ب:

❖ الأستثمار المزدوج لقطاع النفط - النفط مقابل - مشاريع أستراتيجية (يحتاجها البلد). مع الأخذ بعين الأعتبار رسم جدول أولويات المشاريع الاقتصادية التي يحتاجها البلد.

❖ الشروع بأستراتيجية المدن الأستثمارية والمدن الصناعية. كبديل لملف الأستثمار (المتلكئ) والذي لا يمكن أنعاشه أو الأعتماذ عليه في الفترة الحالية وتجربته منذ عام 2006 - لحد الآن أكدت هذا النتيجة. علماً بأننا في العراق بأشد الحاجة لأنعاش الأستثمار ليكون جزء كبير من أستراتيجية إعادة بناء المنظومة الاقتصادية العراقية.

❖ الشركات العامة (قطاع الدولة) 158 شركة قطاع عام من أصل 192 تُعد شبه منهارة، والبقية تعتبر خاسرة بمعايير الشركات الرباحة الصحيحة - عملية الأنتقال بهذا القطاع للخصخصة في ظل هذا الواقع تعتبر مجازفة. عليه يجب التركيز على رفع مستوى الإنتاج لهذه الشركات - ولتحقيق هذه الضرورة - الخطوة الصحيحة هي المزاجعة مع شركات أجنبية (ضمن استيرتاجية ثابتة بمحفزات كبيرة، ولفترة طويلة الأمد)

❖ الأذخار البنكي (في بنوك الدولة) يجب التوجه للعمل في برنامج أذخار بنكي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة - هذا البرنامج يجب إن يكون بحملة إعلامية ناجحة تتضمن ندوات توجيهية - محفزات تشجيعية للأفراد والمؤسسات .

❖ جدولة الضرائب: نظام ضريبي يبدأ من تقديم الخدمات العامة للمدن والمواطنين، بشرط تحسين الأداء. النظام الضريبي على العقارات، العجلات، الكهرباء، الأتصالات، منظومة أدارة المحافظات والأقاليم، البناء والمشاريع، الأستيراد.

❖ القضاء على الإرهاب: ضرورة حسم معارك القضاء على الإرهاب في فترة وجيزة لضمان إيقاف الصرف واستنزاف طاقات البلد المالية على العمليات العسكرية - وكذلك القرار السياسي في الأستعانة بدول صديقة لهذا الغرض.

❖ رفع سقف معدلات الإنتاج النفطي:

يجب العمل بشكل أكثر جدية في رفع سقف الإنتاج النفطي (التصدير) بالأخص في حقول نפט الجنوب - وأعتماذ سياسة تصدير أكثر فاعلية - موائى - خطوط نقل.

هذه جملة المسارات الأستراتيجية التي نقترحها بملخصها لتكون بداية خط الشروع للأنتقال بجدية نحو بناء خارطة طريق للخروج من مسلسل الأزمات الأقتصادية التي يواجهها بلدنا.

المهندس علي جبار الفريجي

مختص في أذارة مؤسسات الدولة في الأزمات - جامعة هارفارد

www.ali.alfrajai.com

April 20th, 2015